

تقرير

«مهنوم يشيلوكون»، يُطمئن وزير العمل سجعان قزي عمال شركة TSC الموجودين في مكتبه في مبنى العازرية في بيروت. استمع الى شكاويهم حول الصرف الجماعي الذي تعرّضوا له، إلا أنه قال في النهاية ما يُرضي أصحاب الرأسمال لا العمال: «لا نريد أن يكون هناك صراع طبقي، فربّ العمل عليه أن يربح كي يبقى العامل في عمله»

وزير العمل لعمال TSC: لا نريد صراعاً طبقياً



بريد قزي حلاً حنياً ولكنه لا يستطيع أن يقدم ضماناً لبقاء العمال في ما بعد (مروان بو حيدر)

هديك فرفور

يوم الجمعة الفائت، أعلنت وزارة العمل أنه ورد الى دائرة الشكاوى في الوزارة أن إدارة TSC «باشرت بتسريح وصرف الموظفين في بعض فروعها، وأوهمتهم أن وزارة العمل موافقة على هذا الصرف، وقد بلغ عدد المصروفين 20 موظفاً من فرع الجديدة «المتن». نفى البيان أن تكون وزارة العمل وافقت على قرارات الصرف، ودعا الموظفين الى عدم توقيع أي براءة ذمّة أو استقالة قبل مراجعة الوزارة، محملاً إدارة الشركة «كامل المسؤولية».

بعد يومين، أوضحت الشركة، في بيان لها، «أن المعلومات التي وردت الى الوزارة غير دقيقة»، و«أن الشركة لم تقم بصرف أي أجبر، إذ إن الـ 20 أجبراً استقالوا، وكانت الاستقالات بملء إرادتهم»، مُشيرة الى أن هذا «امر طبيعي في شركة يزيد عدد الأجراء فيها على 800 موظف»، ومؤكدة أن هذه الاستقالات تمت مع «حفظ كامل حقوقهم»، إلا أن بيان



قزي للعمال: مسار المحاكم طويك ولسنا في دولة القانون

الشركة أقرّ بأنها بدأت منذ كانون الاول الماضي بالتشاور مع الوزارة تمهيداً لعملية صرف «قد تقتضيها المصلحة الاقتصادية للشركة واستمراريتها واستمرارية فرص العمل لموظفيها».

نفى الوزير قزي مسألة التشاور، ولكنه قال: «نرحّب بالاستثمار الاستثنائي، لا سيما الكويتي، إلا أن أي صرف جماعي يستلزم توضيح الأسباب الموجبة، وبالتالي تقديم مشروع إعادة الهيكلة ليتم اتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة».

العمال المصروفون من العمل تجتمعوا أمس في وزارة العمل. التقاهم الوزير قزي وعقد مؤتمراً صحافياً معهم في مقر الوزارة. معظم الحاضرين يعملون في فروع الشركة في الدورة والدوق والجناح. يفوق عددهم عشرين موظفاً «المعترف» بصرفهم من قبل الإدارة. «قبل لنا إن اللائحة تضم 54 عاملاً، ونحن هنا أكثر من 30 موظفاً،



فكيف يتكلمون عن 20 موظفاً فقط؟» يتساءل ميشال، أحد العاملين في الشركة في فرع الدورة، موضحاً: «يعني أنا شو بدو يفهمني؟ انا يشتغل ع بزاد اللحمة وبأخود \$600، وضع المدير أمامي ورقة، وقرأ لي مقتطفاً من قانون العمل يوضح حق صاحب العمل في طرد الموظفين، وأوهمني أن لا خيار أمامي: إما أن أخذ تعويض شهريين (\$1200) وإما أن أصرف بلا أي تعويض». خلال الحديث مع غالبية العمال، يتضح أن «الأسلوب» المتبع في «إجبار» العمال على تقديم استقالاتهم، على حدّ تعبير العمال، هو نفسه. يُستدعى العامل الى الإدارة، ويُخبر إما بتوقيع استقالته مع تعويضات «رمزية» وإما «بتضهر من غير ما يطلعك ملّيم». غالبية العمال وقعوا على استقالاتهم «قبل توضيح وزارة العمل وتنبئها لنا، أما من سمع بكلام الوزير وكان في إجازة فقد تنبّه ولم يُوقع».

فعلياً «المقتطف» الذي يُشير اليه ميشال هو المادة 50 من قانون العمل اللبناني (الفصل الخامس: في الفصل في الخدمة) الفقرة (و) تحديداً التي تنص على أنه «يجوز لصاحب العمل إنهاء بعض أو كل عقود العمل الجارية في المؤسسة إذا اقتضت قوة قاهرة أو ظروف اقتصادية أو فنية (...)». لم يؤخذ بعين الاعتبار بقية ما تنص عليه الفقرات السابقة عن المهل القانونية التي يجب إعلام العامل بها ولا عن التعويضات التي تترتب على صاحب العمل في حال أخلّ بهذا المبدأ، فضلاً عن موجب التشاور مع وزارة العمل وإعداد دراسات وجداول.

«معالي الوزير إلي 10 سنين، بذن يعطوني 3 أشهر»، يشكو أحد العمال. يقول محامي عمال الشركة في فرع الدورة رامي محمود إن ما حصل مع العمال يُشبه «الخدعة»، لافتاً الى أن صيغة التعويضات التي طرحت على العمال غير مقبولة. شادي مثلاً يعمل في الشركة (فرع الدورة أيضاً) منذ 3 سنوات، عُرض عليه تعويض شهر واحد (أي \$600). يقول المحامي محمود «إن الحد الأدنى للتعويضات يجب أن يكون ستة أشهر»، لافتاً الى ضرورة انتظار تحقيقات وزارة العمل «لتبين إذا كان الطرد تعسفاً أو لا». تقول رئيسة دائرة التفتيش في الوزارة جومانة حيمور، في هذا الصدد، إن «الطرد التعسفي يختلف

عن فسح العقود نتيجة الظروف الاقتصادية»، مُشيرة الى أن هناك تحقيقات ستجرى وسيتم التواصل مع لجنة من الموظفين لإطلاعهم على الصيغة النهائية التي سيتم التوصل اليها.

«حتى لو تمت الموافقة على المشروع، عليكم أن تأخذوا بعين الاعتبار أن تكونوا كراماً مع العمال في التعويضات»، هذا ما قاله الوزير لممثلي الشركة «التي نحرص على الحفاظ على أرباحها»، مُضيفاً: «لا نريد أن يكون هناك صراع طبقي، فربّ العمل عليه أن يربح كي يبقى

العامل في عمله». ولجّ الوزير الى ضرورة «التوصل الى حل حني، لأن مسار المحاكم في لبنان طويل ولسنا في دولة القانون». وعلى الرغم من تعهده بأنه سيحفظ حقوق الموظفين أقرّ «بأنه لا يستطيع أن يقدم ضماناً لبقائهم في ما بعد»، وذلك رداً على الهاجس الذي أبداه العمال من «عودتهم الى العمل بشكل جماعي وصرقهم بالمفرق في ما بعد». «حقناً 3 إنذارات»، يقول أسامة، لافتاً الى غياب الضمانات الجذبة. من جهته، دعا قزي العمال للعودة الى أعمالهم «فالوضع الاقتصادي اللبناني لا

يحتمل». معظم العمال لا يبدل لهم في حال صُرفوا من عملهم، «لا أحد يملك بديلاً ويعمل في الظروف التي نعمل فيها، نتقاضى الحد الأدنى للأجور ويتعرّض معظمنا لإهانات، إلا أنه لدينا مستلزمات».

«هل يُرضيك يا معالي الوزير ان نتعرّض لإهانات؟»، يسأل أحد الموظفين، طالبا منه الأخذ بعين الاعتبار التهديدات والضغوطات التي بتعرض لها الموظفون لأنهم اشتكوا. فما كان من الوزير إلا أن سال عن سبب الإهانة «لا احد يُهان من

جامعات

فحص الدواء والأغذية في مختبرات الجامعة اللبنانية

حسين مهدي

في ظل غياب مختبرات مركزية لفحص الأدوية والأغذية والمياه والمواد الكيميائية وغيرها، قررت وزارة الصحة العامة، بناءً على اقتراح عمداء كليات الصيدلة والطب العام وطب الأسنان والصحة العامة في الجامعة اللبنانية، أن تجري بعض هذه الفحوصات في مختبرات الجامعة، عن طريق مكتب جودة الدواء (bioequivalence) المستحدث، وذلك للاستفادة من طاقتها العلمية

المتاحة، ولا سيما أن هناك الكثير من الشكوك حول العديد من الجامعات الخاصة، بحسب ما أدلى به وزير الصحة وأثل أبو فاعور. جال أبو فاعور أمس على المراكز والمختبرات المستحدثة في كليات الطب والصحة والصيدلة وطب الأسنان، رافقه في هذه الجولة رئيس الجامعة اللبنانية عدنان السيد حسين وعدد من أعضاء مجلس الجامعة وعمداء الكليات المعنية. أمل أبو فاعور أن تكون الشراكة بين وزارة الصحة والجامعة اللبنانية

بمثابة اعتراف من الدولة اللبنانية بالجامعة الوطنية. تطوير هذه الشراكة ينتظر اتفاقية تفصيلية يفترض الانتهاء من صياغتها خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة، ليصار على أثرها الى التدقيق في جودة الأدوية الموجودة في الأسواق اللبنانية، إضافة إلى فحص الآثار الجانبية للأدوية التي يتم استعمالها. يربط وزير الصحة بين هذه الخطة وبين خطة الوزارة للسير بالوصفة الطبية الموحدة، التي تهدف بشكل أساسي الى خفض أسعار الأدوية عبر

تشجيع استهلاك أدوية الجينيريك. هذه الخطوة تسهم في ردم الهواجس «الشكلية» التي يضعها بعض الأطباء المتمسكين بوصف الدواء التجاري بحجة انعدام ثقتهم بالدواء البديل. يقول وزير الصحة إن ذلك «غير صحيح»، وإن هؤلاء الأطباء يخافون على مصالحهم المادية، ويشير في حديث مع «الأخبار» الى أن الوزارة ستستعين بمكتب جودة الدواء الى حين إنشاء مختبر مركزي، معتبراً أن مختبرات الجامعة اللبنانية «ضمانة لفحص

الجينيريك الذي يخضع لإجراءات تسجيل دواء البرند نفسها، إضافة الى فحص الآثار الجانبية لبعض الأدوية، والمطلوب أن نضع آلية مع المستشفيات والأطباء عند تلمس أي آثار جانبية لأي دواء مستعمل في الأسواق اللبنانية». بموجب هذه الاتفاقية، سيتم الاستفادة من مختبرات الجامعة اللبنانية لفحص الغذاء والمياه والمواد الكيميائية، لتكون الجامعة مساهمة في حملة سلامة الغذاء. عميدة كلية الصيدلة وفاء البواب تقول